

الوقوف الأدائية في القرآن الكريم

: (أنواعها وكيفياتها)

د. يزيد بن محمد العمار

الأستاذ المساعد في كلية التربية بجامعة الملك سعود

الوقوف الأدائية في القرآن الكريم : (أنواعها وكيفياتها)

د. يزيد بن محمد العمار^(١)

ملخص

لما كان القرآن الكريم دستور الأمة الإسلامية ومنبع هدايتها، ونبراس طريقها، تنوعت العلوم المتصلة به وكان شرفها من تعلقها به، وتأتي هذه الدراسة في معرض الحديث عن العلوم المتعلقة بضبط ألفاظ القرآن الكريم وكيفية الوقوف عليها، وهي مرتكزة على بيان بعض مصطلحات التجويد والقراءة، وعرض تلك المصطلحات والمفاهيم على ما ينتهجها أهل العربية حولها، واستعراض ما لدى الفريقين مما يتعلق بأحكامها.

كما اشتملت على جمع أقوال المختصين في هذا المجال في تعريفاتها وأنواعها وأقسامها، وما في كل نوع من هذه المصطلحات من أحكام ومسائل؛ ومن أمثلة ذلك : أحكام دخول كل مصطلح في ألفاظ القرآن الكريم، وامتناعاته التي تحول بينه وبين دخوله على تلك الألفاظ.

وفي ذلك كله بيان أمور مهمة؛ منها استظهار عناية علماء الأمة بكيفية تلاوة القرآن الكريم واهتمامهم بضبط ألفاظه، وظهور الأوجه الخلافية الدقيقة التي نقلت إلينا بعناية تامة تتفق ومكانة هذا الكتاب العظيم، ومن ذلك : العلاقة الوطيدة التي تربط علم القراءات بفنونه المختلفة بغيره من العلوم. كما يظهر في هذه الدراسة عمق العلاقة بين علوم العربية والتجويد من خلال المباحث الأدائية التي نقلها علماء هذه الفنون.

كلمات دالة: روم، إشمام، سكون، إخفاء، اختلاس، قراء، نحويين.

(١) الأستاذ المساعد في كلية التربية بجامعة الملك سعود

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الخلق أجمعين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع سنته إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله قيض لهذا الدين من يصونه ويرعاه، فبعث محمداً عليه الصلاة والسلام وأنزل معه هذا الكتاب مصدقاً لما بين يديه، فخلفه صحابته الأخيار، وتبعهم من بعدهم إلى هذا العصر، وحمله من كل خلف عدوله.

ولما كان هذا الكتاب دستور الأمة؛ فقد اعتنى به المسلمون أيما عناية وبذلوا من أجل تعلمه وتعليمه جهدهم. فأقبلوا عليه ينهلون من معينه، ويهتدون ببيانه. ولم يزل أهل العلم على مر العصور يؤلفون ويعلمون، فورثنا من تراثهم وعلمهم شيئاً كثيراً.

وعلم الوقف والابتداء من علوم القرآن المهمة؛ لصلتها باللفظ الشريف، والذي يتعين على المتعلم فهمه في هذا الباب: معرفة ما يوقف عليه وما يتبدأ به، ومعرفة كيفية هذا الوقف، وموضوع هذا البحث في كيفية هذه الوقوف المستعملة في كلام الله تعالى؛ لأن العرب تقف على الكلام بأوجه متعددة، إلا أن ما يكثر استعماله منها عند أئمة القراءة تسعة^(١) وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

ولكل واحد من هذه الكيفيات حكم وتفصيل، والذي يكثر دوره عند عامة القراء هو الوقف بالسكون والروم والإشمام، وهي التي ينعقد هذا البحث لأجلها؛ لأن باقي هذه الكيفيات لها اختصاص يتعلق بالقارئ نفسه، وكيفية وقوفه في قراءته.

وقد عقد ابن الجزري وغيره من المحققين في مصنفاتهم مباحث في بيان هذه الكيفيات وأحكامها، فرأيت جمع هذه الأقوال وبحثها، وعرض هذه الأقوال على بعضها، وما يورده أهل اللغة في ذلك، وما يتعلق بها من أحكام في كيفية الوقف على كلمات القرآن الكريم، أسأل الله الإخلاص في القول والعمل، كما أسأله الإعانة والتسديد والمغفرة، إنه ربي كريم قريب مجيب الدعاء.

أهمية الموضوع وأسباب الاختيار:

١- حاجة هذه المسألة إلى مزيد بيان وبحث، لورود أصلها في مصنفات أهل العلم المتقدمة والمتأخرة، وتحرير الراجح في المراد منها مهم في سد باب قد يكون عرضة لدخول الطعن في كتاب الله تعالى.

(١) ذكر المالقي في كتابه: أنها ثمانية ص ٥٧٥. وزاد عنه ابن الجزري التاسع وهو الإدغام.

٢- قلة الدراسات والبحوث العلمية في مثل هذه المسائل التي تلتقي فيها علوم مختلفة،

ويشترك في حلها فنون متنوعة.

٣- عدم إفراد هذا الجانب بالبحث المستقل، ودعوة المختصين إلى ذلك المسلك في هذا العلم

الشريف.

٤- حاجة القارئ لكتاب الله عز وجل لهذه الكيفيات حال تلاوته، ومعرفته بها من أهم ما يحتاج

إليه.

٥- أن هذه الكيفيات -في عمومها- ثابتة ثبوت القراءات المتواترة، وقد رويت مع القراءات

المختلفة في أسانيدها، فلا يصح إهمال تعلمها وتعليمها.

* - خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، أما المقدمة ففيها أهمية الموضوع وأسباب

الاختيار، وخطة البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، ثم دراسة الموضوع وعرضه في

المباحث الأربعة على ما يلي:

التمهيد: وفيه توطئة للحديث عن هذه المصطلحات في القرآن الكريم.

المبحث الأول: الوقف بالسكون، تعريفه وحكمه.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: الوقف بالروم، تعريفه وحكمه.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: الإشمام، تعريفه، وحكمه.

المبحث الرابع: المستعمل من كيفيات الوقوف للقراء غير الروم والإشمام.

ثم الخاتمة، وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات ثم فهرس المصادر والمراجع وفهرس

الموضوعات.

منهج البحث:

انتهجت في هذا البحث منهج العرض والدراسة، وذلك باتباع ما يلي:

- ١- نقلت تعريف القراء والنحويين لهذه المصطلحات، وبينت أوجه التوافق فيما بينهم، كما عرضت لبعض الفروق بينهم إن وجدت.
- ٢- نبهت في كل مصطلح على مواضع موارده ودلالته وامتناعاته عند القراء، وبينت أوجه الخلاف والاستثناء فيه أيضا.
- ٣- عرضت بعض المسائل التي تتعلق بكل مصطلح من هذه المصطلحات، وبعض التنبهات التي ينبغي مراعاتها كذلك.
- ٤- أورد اللفظ القرآني في الآية بلا نسبة إلى قارئ بعينه، ولا استشهاد على ذلك؛ لئلا يطول بها البحث.
- ٥- أعرف بالأعلام غير المشهورين باختصار غير مخل، وتركت التعريف بالمشهورين؛ كالصحابه رضوان الله عليهم وأعلام التابعين والمؤلفين، وكبار القراء المشهورين ورواتهم رحمهم الله جميعاً.
- ٦- أوثق النصوص الواردة، في البحث، والنقولات عن أهل العلم من مصادرها، قدر الإمكان؛ فإن تعذر ذلك اقتصر على المصدر الأخير الذي أورد ذلك النقل.

الدراسات السابقة:

لم أر خلال البحث من أفرد هذه المسائل أو ناقشها في بحث علمي مستقل، إلا من خلال استعراضها بإيجاز واختصار في كتب القراءات وعلوم القرآن، سوى ما يرد في مصنفات المتقدمين؛ لأن التحقيق يقتضي عرض هذه المباحث في أبواب الوقف والابتداء، وفي أبواب الإدغام ونحوه، ولم أف على من جمع أقوال المحققين من أهل العلم في هذا الباب، فأسأل الله التوفيق.

تمهيد

الأصل في الوقف على الكلم عند القراء هو السكون (١)، حيث يسكن الحرف المتحرك وصللاً آخر هذه الكلمة، ؛ لأن الوقف متعلق في معناه بالقطع والترك؛ وهو ترك الحركة، مأخوذ من قولهم: وقفت عن الشيء، أي تركته.

ولأن الابتداء متعلق بالحركة مختص بها، فالسكون قطع الحرف عن الحركات، وهو محل بحث عند النحويين والقراء، والمستعمل في الوقف على أواخر الكلم أنواع متعددة، لكل منها موضع وكيفية، يأخذ بذلك بعض القراء في أوجه القراءة، ولها مستثنيات في كل نوع منها، وهي في عمومها تسعة أنواع، بيّن الإمام ابن الجزري استعمالات كل واحد منها حيث قال: «فالإلحاق لما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت، والإثبات لما يثبت من اليات المحذوفات وصللاً، والحذف لما يحذف من اليات الثوابت وصللاً كما في باب الزوائد، والإدغام لما يدغم من اليات والواوات في الهمز بعد إبداله كما في باب وقف حمزة، والنقل لما في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً، والبديل يكون في ثلاثة أنواع: أحدها الاسم المنصوب المنون، يوقف عليه بالألف بدلا من التنوين، الثاني الاسم المؤنث بالتاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا من التاء، إذا كان الاسم مفرداً، الثالث إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف» (٢).

والذي يدور استعماله بين القراء هو الوقف بالسكون والروم والإشمام، فساغ الأخذ بذلك عندهم لجميع الأئمة بشروطه وفي مواضعه، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:

* - قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم، ولا إشمام.

* - وقسم يوقف عليه بالسكون وبالروم ولا يجوز فيه الإشمام.

* - وقسم يوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام.

وأما باقي كفايات الوقوف فلها أحكام لكل قارئ كما تقدم، وهي متعلقة بأبواب القراءات وأحكامها المختلفة كباب وقف حمزة وهشام على الهمز، والإمالة ونحو ذلك مما يمكن أن يدخل فيها الروم والإشمام كذلك، ولذا كان الكلام هنا منصباً على التفصيل في أحكام السكون والروم والإشمام؛ لورودها لجميع القراء، وثبوت القراءة بها لهم.

المبحث الأول

(١) سيأتي تعريفه تماماً هو وغيره من مصطلحات هذه المسألة في موضعه من هذا البحث بإذن الله تعالى.

(٢) النشر (٢/١٢٠).

الوقف بالسكون، تعريفه وحكمه

السين والكاف والنون أصل يدل على خلاف الاضطراب والحركة، ومن الباب: السكينة، وهو الوقار.

وقد عرفه الجرجاني بقوله: هو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، فعدم الحركة عما ليس من شأنه الحركة لا يكون سكوناً، فالموصوف بهذا لا يكون متحركاً ولا ساكناً (١).

وقال في الساكن: ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته، كميم عمرو (٢). ومثال ذلك من القرآن:

النون في قول الله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِصِيْرُ مَا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٩٦.

وقال الأشموني: هو عدم الحركة (٣).

والسكون عند القراء عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث (٤).

وقالوا: السكون المحض هو الخالص من الروم والإشمام، لأن في الوقف بهما دلالة على الحركة وفيهما إشارة إليها، خلافاً لتسكين الحرف الذي يكون فيه عزلٌ للحركة عنه.

ويقال له السكون المجرد؛ أي المجرد من الروم والإشمام أيضاً (٥)، وهو الوجه الأوضح في الوقف عند العرب، كما أنه الأصل عند القراء في الوقف على الكلم المتحرك وصلماً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع، من قولهم: وقفت عن كلام فلان. أي تركته وقطعته، ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون، يقول السيوطي: «وهو الأصل في الوقف على المتحرك وذكروا أنه لما كان الأصل لشيئين؛ أحدهما: أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به لأن الوقف هو الانتهاء والانتهاض مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفة مضادة لصفته والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكناً، والآخر: أن الوقف موضع استراحة لأنه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو السكون» (٦).

قال في الخصائص: «فإن أول الكلمة لا يكون إلا متحركاً، وينبغي لآخرها أن يكون ساكناً» (٧).

والسكون الحاصل في أواخر الكلم له حالان؛ فإما أن يكون ثابتاً في الوصل والوقف، كالميم في

﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ البقرة: ٩٦.

(١) التعريفات ص ١٢٠.

(٢) التعريفات ص ١١٦.

(٣) شرح الألفية له (٩/٤).

(٤) النشر لابن الجزري (١٢١/٢).

(٥) هداية القاري لعبدالفتاح المرصفي (٥٠٩/٢).

(٦) همع الهوامع (٤٣١/٣).

(٧) ص ٣٣٠.

وإما أن يكون متحركاً في الوصل وعرض عليه السكون في الوقف؛ كالصاد فإنها مفتوحة حال الوصل، ساكنة حال اعتراض الوقف.

وكيفيات الوقوف تجري على هذين الحالين عند القراء، إلا أن السكون أولها؛ لاحتجاجهم على ذلك بالخبر الوارد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على آخر كل آية، يقول الحافظ الداني: «اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير؛ لأنه الأصل» (١). قال ابن الجزري: «وذلك لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء» (٢).

ولأن معنى الوقف: القطع والترك، والمتبادر إلى الذهن من ترك الحركة هو السكون؛ الذي هو تفرغ للحرف من الحركات الثلاث، فإذا أطلق الوقف عند القراء توجهت كلفيته إلى السكون، لأصالته.

كما أن سلب الحركة وعزلها عن الحرف أبلغ في تحصيل الراحة التي يطلبها القارئ بالوقف، وأكثر مناسبة له، ولذلك منعوا الوقف بالحركة الكاملة على ما يوقف عليه، وفي الروم والإشمام إشارة أو دلالة على الحركة، فكان السكون أكثر مناسبة من هذه الجهة.

فلذلك كله كان السكون مذهب عامة القراء واختيارهم عند الوقف، ثم وردت الرواية عن القراء بعد ذلك بالإشارة عند الوقف إلى الحركة بالروم والإشمام، فيصح أن يقال بدخول الروم أو الإشمام فيما كان ساكناً حال موافقته شروطهما.

والوجه الأدائي في الوقف بالسكون متفق عليه بين القراء، ولا فرق في أداءه بينهم، سوى ما يرد في عروض السكون على التشديد آخر اللفظة، كقوله تعالى: ﴿صَوَافَّ﴾ و ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾ و ﴿وَأَرْجُلُهُنَّ﴾ فيوقف على مثل ذلك بالسكون مع ما في ذلك من توالي الساكنين في هذه الحالة، ولا يمنع من الجمع بينهما، كما نبه عليه غير واحد من أهل العلم، وذكروا بأن الجمع بين الساكنين في هذه الحال مغتفر مطلقاً^(٣).

(١) التيسير ص ٥٨.

(٢) النشر لابن الجزري (١٢١/٢).

(٣) كالإمام ابن الجزري في النشر (٣٦٢/١) و (١٧٢/٢) وقد نص الحافظ الداني على الخلاف في هذه المسألة، ينظر: جامع البيان (٤٩٩/٢) وما بعدها.

المبحث الثاني: الوقف بالروم، تعريفه وحكمه

الراء والواو والميم في اللغة أصل يدل على الطلب (١)، فكأن الذي يروم الحركة يطلب إخراجها من حال السكون الملازم لها بكل حال إلى حال يبين فيه أنها ليست كذلك، فيطلب الدلالة على الحركة ببقاء شيء منها، فسموا ذلك روماً (٢).

وهو عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي، يقول الجرجاني: «الروم: أن تأتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر به الأصم» (٣).

والدلالة عليه في اللغة من الاختلاس؛ فإن في معناه أخذاً من الحركة واختلاصاً منها، أو هو الإتيان بها مع تضعيفها، فكأن القارئ يروم الأخذ منها، أو إخفاء شيء منها، ويشيرون إليه بخط بين يدي الحرف، يقول الأشموني: «هو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، والغرض به هو الغرض بالإشمام، إلا أنه أتم في البيان من الإشمام؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير، والإشمام لا يدركه إلا البصير؛ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم، وهو خط قدام الحرف هكذا» (٤).

والروم عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، يقول ابن الباذش: «الروم: هو أن تضعف الصوت لا تشبع ما ترومه» (٥) ويكون ذلك بإضعاف صوت الحرف عند النطق به، حتى يخفى معظمه ويبقى بعضه، وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

ورومك إسماع المحرك واقفا بصوت خفي كل دان تنولا (٦)

يقول أبو شامة معلقاً على قول الشاطبي رحمهما الله: «فترومه في الوقف بأن تسمع كل قريب منك ذلك المحرك بصوت خفي» (٧).

والمراد من الروم التخفيف؛ لأن السكون أخف من الحركة، والروم فيه تسكين وإشارة لوجود الحركة، فهو تخلص من ثقل التحريك عند الوقف، وهو المراد من هذا الروم، حيث عبر عنه بالاختلاس، قال الجوهرى: «هي حركة مختلصة مخففة لضرب من التخفيف» (٨).

والروم بهذا الاعتبار حركة، ولو كان في الحقيقة جزءاً منها، ولذا نبه الداني على امتناع الزيادة في المد العارض للسكون حال الروم؛ لأن الروم عنده جزء من الحركة، أو شبه حركة، وسبب المد هو

(١) مقاييس اللغة (٢/٤٦٢).

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/١٦٨).

(٣) عرفه الجرجاني في التعريفات ص ١١٢. ونقل قريباً منه ابن الجزري في النشر (٢/١٢١). وأبو شامة في إبراز المعاني ص ٢٦٨.

(٤) شرح الألفية للأشموني (٩/٤) وقد ذكر سيبويه ذلك في الكتاب (٤/١٦٩).

(٥) الاقناع لابن الباذش ص ٢٤٩.

(٦) متن الشاطبية، باب الوقف على أواخر الكلم.

(٧) إبراز المعاني ص ٢٦٧.

(٨) الصحاح (٥/١٩٣٨).

اعتراض السكون حال الوقف، فامتنع المد لانتفاء السبب وهو امتناع السكون حال الروم، يقول في جامع البيان: «فإن وقف على أواخر الكلم بالروم امتنعت الزيادة والإشباع لحرف المد قبلهن؛ لأن روم الحركة حركة وإن ضعفت، وزال معظم صوتها، وخفّ النطق بها؛ وذلك من حيث يقوم في وزن الشعر الذي هو مبنى قيامه، فكما يمتنع الزيادة لحرف المد مع تحقيقها، كذلك تمتنع مع توهينها» (١). وقد ورد النص بالوقف بالروم والإشمام عن أبي عمرو والكوفيين، ولكن المختار عند أهل العلم بالقراءة الأخذ بوجه الروم والإشمام لجميع الأئمة، حتى صار هذا الاختيار مسنداً مجتمعاً عليه عندهم، وإن لم يرد به النص عن أئمة القراءة، وهو ما عناه ابن الجزري بقوله في الطيبة:

وعن أبي عمرو وكوف وردا نصاً وللكل اختياراً أسندا (٢)

ولذا ورد تقديمهم الأخذ بالروم؛ لأن الحركة عندهم علامة الوصل والسكون علامة الوقف، والإشمام متعذر في بعض أحوال الحركة، فقدموا الروم عليه؛ لأنه أبين منه، كما أنه محتاج إلى ضبط ودقة في الأداء، قال ابن مجاهد: «قل من رأيت يضبط هذا، يعني الاختلاس والإخفاء» (٣). يقول النويري «ولم يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق معتد البيان والتعليم» (٤).

والقدر الذي ينطق به عند الروم من الحركة هو الثلث، والذي يذهب منها معظمها، فيسمع لها صوت خفي، والعلة في تضعيف هذا الصوت في الروم هو الدلالة على أصل الحركة التي يوقف عليها كما تقدم، يقول الداني: «فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه» (٥).

وقد عبر عنه الإمام ابن الجزري والنويري والمالقي رحمهم الله بأنه عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة (٦)، يقول المرصفي في الهداية: «وقدر العلماء تضعيف الصوت بالحركة أو الإتيان ببعضها بالثلث، أي أن المحذوف من الحركة أكثر من الثابت في حالة الروم؛ ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها» (٧).

كما قدره الجوهري بزنة الحركة المختلصة مثل همزة بين بين، وهي عنده أكثر من الإشمام (٨)، لأنها مسموعة، والإشمام إشارة بلا صوت.

(١) جامع البيان (٥٠٢/٢).

(٢) متن الطيبة، باب الوقف على أواخر الكلم.

(٣) الإقناع ص ٢٤٠.

(٤) شرح النويري على الطيبة (٣٤٩/١).

(٥) التيسير ص ٥٨.

(٦) النشر (١٢١/٢) وشرح النويري على الطيبة (٤٧/٢) والدر النثير للمالقي (١٨٩/٢).

(٧) هداية القاري (٥١١/٢).

(٨) الصحاح للجوهري (١٩٣٨/٥).

والكلام عن الروم داعٍ إلى الكلام عن الاختلاس الواقع في بعض الكلم، وهو النطق السريع بالحركة، وقد ورد عن بعض القراء اختلاس بعض الكلم في القرآن الكريم، وهو على الضد من إشباع الحركة في النطق، ويعبرون عنه بالإخفاء، للدلالة على خفاء شيء من الحركة، وهو في الوصل كالإخفاء في الوقف، وحيث اشترك الروم والاختلاس في تبعض الحركة، **فالفرق بينهما من ثلاثة أوجه:**

الأول: أن الروم يؤتى فيه بثلاث الحركة، والاختلاس يؤتى فيه بثلاثها.

الثاني: أن الروم لا يكون إلا في الوقف، والاختلاس يكون في الوصل والوقف.

الثالث: أن الروم لا يكون إلا في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، والاختلاس يكون في جميع الحركات بناءً كانت أو إعراباً.

وقد أشار النويري إلى ذلك، فقال: «فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً، وهذان عندهم واحد» (١). ومراده: أن الروم حقيقة مختلفة عن الاختلاس كما قدمنا، وأن الاختلاس هو الإخفاء عند القراء، فيستعمل كل منهما مكان الآخر، كما أن بعض أهل العلم يستعمل لفظ الإخفاء مكان الروم، كما هو الحال في قول الله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ يوسف: ١١ وغيرها، حيث عبر بعض أهل العلم بالروم والإخفاء والاختلاس فيها.

والروم في الحقيقة مختلف عن الإشمام على قول جمهور القراء والنحويين؛ لأن الإشمام إشارة وحسب، وهذا مستلزم لحذف الحركة كلها وضم الشفتين بلا صوت عند الوقف، فلا يدركه الأعمى إلا بالمباشرة، وأما الروم فهو صوت خفي يستلزم معه الحركة فهو أكثر من الإشمام؛ لأنه يسمع، ويدركه الأعمى لسماعه، وقد خالف في ذلك بعض أهل العلم بالقراءة (٢)، والكوفيون من النحويين، فسموا الروم إشماماً، والإشمام روما على عكس جمهور القراء، وأما على مذهب البصريين فإن الإشمام هو النطق بالحركة مع جعل الشفتين على صورتها عند النطق بها، يقول في شرح التصريح: «بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً، والتحقيق خلافه، فإن الروم مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحرراً فيدركه الأعمى والبصير، بخلاف الإشمام، فإنما يدركه البصير دون الأعمى» (٣).

وبناءً على ما ذكر من الخلاف عنهم فيه، فقد خالف بعضهم في حقيقة دخولهما على الحركات الثلاث، والصحيح أنهما حقيقتان مختلفتان؛ إلا أن بينهما أوجه تشابه في بعض أجزاءهما، حيث نقل الخلاف في ذلك مكي وابن الجزري وأبو شامة المقدسي وغيرهم (٤).

(١) شرح النويري على الطيبة (٤٩/٢).

(٢) ينظر مثلاً: جامع البيان (٤٥٨/١).

(٣) شرح التصريح للوقاد (٦٢٤/٢).

(٤) الكشف (١٢٢/١) والنشر (١٢١/٢) وإبراز المعاني ص ٢٦٧.

كما نقل ابن الجزري عن ابن مجاهد اختياره تسمية الإشارة بالروم على مذهب الكوفيين، ونقل عن الداني قوله: «والإشارة تكون روماً وإشماماً، والروم أكد لما فيه من البيان عن كيفية الحركة، غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه ويصح مع الإشمام، والإشمام في المخفوض ممتنع» (١).

والحركة في الحقيقة مركب من صوت مسموع وإيماء مرئي، فإن نطق بهما معاً كان ذلك تحركاً كاملاً، وإن نطق بجزء من الحركة أفاد ذلك جزءاً منها ليدل عليها، فإن كانت الدلالة عليها بما يرى وهو الدليل الأضعف على أصل الحركة، وهو الإيماء إلى محل الحركة كان ذلك الإشمام، وهو إشارة بما يرى، وإن كانت الدلالة على جزء الحركة بما يسمع كان ذلك روماً وهو الدليل الأقوى على أصل الحركة، والفائدة من الروم بيان الحركة التي تثبت في الوصل على الحرف الموقوف عليه، والمراد منه بيان ذلك للسامع والناظر، فإن لم يكن عنده أحد فلا يلزمه الوقف به كما نبه على ذلك ابن الجزري.

وإذا اتفق على المدلول من هذه المسميات حتى مع اختلاف ألفاظ أسمائها فلا إشكال؛ لأن الأثر مرتبط بالمعنى، والتسمية إنما هي تابعة له، يقول أبو شامة: «وزعم بعضهم أن ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين ترجموا عن الإشمام بالروم وعن الروم بالإشمام، وزعموا أن ذلك أقرب إلى استعمال اللفظين في وضع اللغة، ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق» (٢).

وهو ما نقله ابن الجزري عن مكّي وغيره، وذلك وارد في الاصطلاحات عند أهل كل فن، فتختلف المسميات مع اتفاق مدلولاتها، ولأن في الإشارة دلالة على الحركة ببعضها، فتفيد هذه الدلالة بالصوت الروم، كما أن فيها دلالة على محل الحركة بالإشارة وذلك الإشمام (٣)، فبينهما اشتراك في الحقيقة، ومحل الخلاف بينهما دقيق، وهو داعٍ إلى النظر في المشهور عند الفريقين، مع الأخذ بما عند القراء لاعتمادهم على النص، يقول في الإقناع: «والاختيار عند أهل الأداء قديماً وحديثاً الأخذ بالروم والإشمام لجميع القراء» (٤).

وقد يكون الخلاف بين القراء والنحويين في بعض أجزاء المدلول، كالروم في الوقف على بعض الأحرف لبعض القراء، وامتناع دخول الروم أو الإشمام فيها، كما يروى عن الكسائي في الوقف على التاء في بعض الألفاظ، وغيره من القراء الذي سلكوا ذلك المسلك، قال الحافظ الداني: «وقد خالف الكوفيون وابن كيسان في الروم والإشمام سببويه، فزعموا أن الروم هو الذي يدرك بحاسة البصر فلا يعرفه الأعمى والبصير بقراءة السمع، واستدلوا على صحة ذلك بأن القائل إذا قال: رمت أخذ الشيء، فإنما يخبر بأنه حاول تناوله ولما يصل إليه. وإذا قال أشممت الشيء

(١) التيسير ص ٢٩.

(٢) إبراز المعاني ص ٢٦٨.

(٣) ينظر: شرح النووي على الطيبة (١٥٣/٢).

(٤) ص ٢٥٢.

النار، فإنما يخبر بأنه أناله شيئاً يسيراً منها، قالوا: ولذلك قلنا إن الإشمام أتمّ في البيان من الروم لوجودنا فيه شيئاً من النطق بالحركة، وعدم وجود ذلك في الروم» (١).

وتظهر الفائدة من حقيقة هذا الخلاف في ذلك بدخول الروم في المجرور والمكسور، وامتناعه في المنصوب عند بعض النحويين كالفراء ومن معه، وعند القراء كما نص على ذلك الحافظ الداني (٢)، وابن الباذش (٣) وأبو شامة، وأورده النويري (٤) وغيره، وهو مدلول قول الشاطبي:

ولم يره في الفتح والنصب قارئاً وعند إمام النحو لكل أعمالاً (٥)

والعلة في تنبيه الشاطبي على امتناع دخول الروم في المفتوح والمنصوب عند القراء؛ هي خفة الفتحة وعدم قبولها التبويض، ولدلالة الألف في التنوين المنصوب على الفتح، فلم يحتج فيه إلى الروم الذي يراد منه بيان الحركة في الوصل، قال أبو شامة: «قالوا: لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرهما؛ لأنها لا تقبل التبويض كما تقبل الضمة والكسرة لما فيهما من الثقل، ولأن المنصوب المنون لما تبينت فيه الفتحة؛ لإبدال التنوين فيه ألفاً لم يرم الباقي؛ لتلايق ذلك على التقريب من لفظه» (٦). وما يرد عن دخوله في الفتح عن بعض النحويين يعلل له بأنه إن كان خفيفاً لسرعة النطق به وخفته، حسن تضعيفه إذا أريد به الروم لمناسبته ذلك، وذلك هو المراد من إضعاف الصوت بالحركة، وهو المذكور جوازه عند إمام النحو سيبويه؛ لنصه على ذلك في كتابه (٧)، أو هو محمول على الاختلاس؛ لجوازه في الحركات الثلاث كما تقدم، فالروم وقفاً، والاختلاس وصلماً، وكلاهما في اللفظ واحد، وهو ما يشير إليه في الإقناع: «وعمل الروم يمكن في الحركات كلها؛ لأنه عمل اللسان، فيلفظ بها لفظاً خفيفاً يسمع» (٨).

والضم والكسر والفتح حركات بناء لا إعراب، والرفع والجرح والنصب حركات إعراب لا بناء؛ ولذا فرق بينها في دخول الروم والإشمام على كل منهما، يقول ابن الباذش: «ويكون في المرفوع منونا أو غير منون، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنون، والمفتوح، والمجرور بالكسرة أو الفتحة، والمكسور» (٩).

(١) جامع البيان (٢/٨٣٢).

(٢) جامع البيان (٢/٨٣٠).

(٣) الإقناع ص ٢٥٢.

(٤) شرحه على الطيبة (٢/٤٩).

(٥) متن الشاطبية، باب الوقف على أواخر الكلم.

(٦) إبراز المعاني ص ٢٦٩.

(٧) حيث قال: «وأما ما كان في موضع نصب أو جرّ فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف» الكتاب ٤/١٧١.

(٨) ص ٢٥٠.

(٩) الإقناع ص ٢٤٩.

واختلف في دخول الروم في هاء الضمير؛ كما هو ظاهر من كلام الشاطبي وابن الجزري، وأورد الخلاف فيها مكى والداني وغيرهما، والأعدل دخوله إن لم يكن فيها ثقل، وذلك في مثل قول الله تعالى: ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ الشعراء: ١٩٧، ومنعه إن كان قبلها ياء في مثل قول الله تعالى: ﴿فِيهِ﴾ البقرة: ٢ أو كسر وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿بِمُزْجِجِهِ﴾ البقرة: ٩٦، أو واو في مثل قول الله تعالى: ﴿فَأَجْتَنِبُوهُ﴾ المائدة: ٩٠ أو ضم ومنه قول الله تعالى ﴿أَسْمُهُ﴾ الصف: ٦؛ لثقلها حينئذ، كما منعوا من دخوله في هاء التأنيث نحو قول الله تعالى: ﴿الْجَنَّةُ﴾ البقرة: ٣٥؛ للزوم السكون لهاء التأنيث، وعدم إمكان الإشارة إليه أصلا لسكونه وعدم وجود الحركة فيه، كما منعوا منه في ميم الجمع، كما في قول الله تعالى: ﴿أَقَمَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة: ٧؛ لحذف الواو التي يوصل بها في الوقف لأنها زائدة، فذهبت مع ضميتها، وبقيت الميم على الأصل بالسكون، كما منعوا منه في الحركة العارضة عند التقاء الساكنين كقول الله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ الأنعام: ٣٩ أو النقل (١) كقول الله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأَخْرَجْنَهُنَّ﴾ الأعراف: ٣٩، يقول الداني: «فأما الحركة العارضة وحركة ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل فلا تجوز الإشارة إليهما بروم ولا بإشمام؛ لذهابهما عند الوقف أصلا، وكذلك هاء التأنيث لا ترام ولا تشم لكونها ساكنة ولا حظ لها في الحركة» (٢).

وفي ذلك يقول ابن الجزري:

من بعد يا أو واو أو كسر وضم	وخلف ها الضمير وامنع في الأتم
عارض تحريك كلاهما امتنع (٣)	وهاء تأنيث وميم الجمع مع

المبحث الثالث الإشمام: تعريفه، وحكمه

- (١) شرح ابن الناظم على الطيبة ص ١٤٣.
- (٢) التيسير ص ٥٩.
- (٣) طيبة النشر، باب الوقف على أواخر الكلم.

الشين والميم المضاعفة في اللغة أصل يدل على القرب والدنو، ومنه تقريب الطيب إلى الأنف لشمه، ومنه كذلك: الأشم والشمم؛ فإن معناه العلو الذي يقرب من صاحبه من مقصوده ويدنيه منه، وليس المراد بعده عن عما هو دونه، ومنه الإشمام لأن فيه تقريباً للحركة أو الحرف إلى ما يقرب منهما (١). ولذا قالوا في الإشمام هو: تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلظظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية (٢).

قال الجرجاني: «هو تهئية الشفتين للتلظظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به، تنبيهاً على ضم ما قبلها، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى» (٣).

والمراد من هذه الإشارة التي لا يكون معها صوت هو الدلالة على حركة الوقف في الوصل، وللتفريق بين ما يسكن بكل حال، وبين ما يلزمه التحريك في الوصل وحده (٤)، وفيه محافظة على الأصل في الوقف وهو السكون، مع الإيماء بالحركة؛ ولذا لا يدرك معرفة ذلك غير المبصر (٥).

وعلاوة الإشمام نقطة بين يدي الحرف؛ لأنه أضعف من الروم إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة بخلاف الروم، فيدل عليه بنقطة في الخط يراها المبصر، والنقطة أقل من الخط، قال في الخصائص: «فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن» (٦).

وأما عند القراء فإن الإشمام هو: الإشارة إلى الحركة من غير صوت.

وهو جعل الشفتين بشكل الحركة عند اللفظ بها، ولا يكون ذلك إلا بعد سكون الحرف، ففيه توال في النطق، ولو تراخى عنه لكان سكوناً مجرداً، يقول ابن الجزري: «أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضم، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف» (٧) وهو ما قرره الحافظ الداني قبل ذلك.

والإشمام داخل في المرفوع والمضموم دون غيرهما كما بين ذلك أئمة المحققين من أهل العلم، كابن الجزري والداني، يقول في التيسير: «وأما الإشمام فيكون في الرفع والضم لا غير، وقولنا الرفع والضم والخفض والكسر والنصب والفتح نريد بذلك حركة الإعراب المتنقلة وحركة البناء اللازمة» (٨).

وقد عللوا دخوله في المرفوع والمضموم، لأنه ضم للشفتين، وضمهما لا يدل إلى على الضم فقط كما عللوا امتناع دخوله في غير المرفوع والمضموم بأن الإشمام إشارة بالشفتين، ومخرج الفتحة من

(١) مقاييس اللغة (١٧٥/٣).

(٢) عرفه بذلك الرضي الأستراباذي في شرح الشافية (٢٧٥/٢).

(٣) التعريفات ص ٢٤.

(٤) الكتاب لسبويه (١٦٨/٤) وشرح الألفية للأشموني (٩/٤).

(٥) التيسير ص ٥٨.

(٦) ص ٣٣٠.

(٧) النشر (١٢١/٢).

(٨) التيسير ص ٥٨.

الحلق، وكذلك الكسرة من وسط الفم، فمخرجهما بعيد عن مخرج الإشمام، والإشمام متعذر بهما، يقول ابن الباذش: «لأن الفتحة من الحلق، والكسرة من وسط الفم، فلا يمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر لا آلة له» (١).

والضم والكسر والفتح حركات بناء لا إعراب، والرفع والجر والنصب حركات إعراب لا بناء؛ ولذا فرق بينها في دخول الروم والإشمام على كل منهما.

وما يرد من دخول الإشمام في غير المرفع والمضموم محمول على اصطلاح بعض النحويين؛ فإنهم يسمون الإشمام روماً كما تقدم، قال في شرح التصريح: «وروي الإشمام عن بعض القراء في الجر، وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين» (٢).

يقول سيبويه: «وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم. وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا في الرفع لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحرريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن» (٣).

ومقدار الإشمام أقل من روم الحركة، لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بتحرك الشفتين، كما لا يعتد به حركة للضعف الوارد فيه، يقول الجوهري: «والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالمساكن» (٤).

ومن الإشمام ما يرد في بعض كلمات القرآن الكريم، وهي في أصل مطرد، وهو الفعل المعتل العين المبني للمفعول، وقد وقع في ستة أفعال في القرآن الكريم، وقد أسموه بالإشمام المتحرك، وحقيقته فيها أن ينحى بالكسر الوارد في أوائل هذه الكلم نحو الضم؛ ليكون دلالة على أصلها، وهو غير إشمام الحرف الموقوف عليه، قال في شرح التصريح: «أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به، والثاني ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء، والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها؛ لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف» (٥).

وهذه الأفعال التي ورد الإشمام فيها هي لفظ ك ومنه قول الله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي

الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ [البقرة: ١١]

(١) الإقناع ص ٢٤٩.

(٢) شرح التصريح للوقاد (٢/٦٢٤).

(٣) الكتاب (٤/١٧١).

(٤) الصحاح (٥/١٩٦٢).

(٥) شرح التصريح للوقاد (١/٤٣٧).

ولفظ ﴿وَعِضَ﴾ في قول الله تعالى ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَبَسِّمَاءِ أَقْلَبِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [هود: ٤٤] ولفظ ﴿وَجِيلَ﴾ من قول الله تعالى: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكِّ مُرِيبٍ ﴿٥٤﴾﴾ [سبأ: ٥٤] ولفظ ﴿وَسِيقَ﴾ ومنه قول الله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴿٥٤﴾﴾ [الزمر: ٧١] ولفظ ﴿وَجَاءَ﴾ من قول الله تعالى ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَنْذَكُرُ الْإِنْسَانَ أَنَّىٰ لَهُ الذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾﴾ [الفجر: ٢٣] ولفظ ﴿سِئَاءَ﴾ من قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾﴾ [هود: ٧٧] ولفظ ﴿سِئَتْ﴾ من قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي

كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الملك: ٢٧]

فقرأ بعض القراء هذه الأفعال وما ورد من أمثلتهن بالإشمام فيهن، وتركه بعضهم.

يقول ابن الباذش: «وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن ينتحى بكسر أوائلها انتحاء يسيرا نحو الضمة، دلالة على أن أصلها "فعل" كما ينتحى بألف "رمى" نحو الياء، دلالة على أنها منقلبة منها، فهو مسموع كالإمالة، بخلاف الإشمام في الحرف الموقوف عليه» (١).

وقد أورد الحافظ ابن الجزري وغيره تلخيصاً ميسراً باعتبار كيفية ما يوقف عليه من أوجه السكون والروم والإشمام، وقد قسمه ثلاثة أقسام:

أولها: ما يجوز فيه الوقف بالأوجه الثلاثة التي هي الوقف بالسكون المحض والروم والإشمام، وهو ما كان متحركاً في الوصل بالرفع، أو بالضم.

ثانيها: ما يجوز فيه الوقف بالسكون المحض والروم ولا يجوز فيه الإشمام، وهو ما كان متحركاً في الوصل بالجر، أو بالكسر.

ثالثها: ما يجوز فيه الوقف بالسكون المحض فقط ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو منحصر في خمسة أنواع وهي:

* - النوع الأول: هاء التانيث وهي قسمان: قسم رسم بالهاء المربوطة، فهذا ونحوه يوقف عليه بالسكون المحض بالإجماع ولا يدخله روم ولا إشمام.

- وقسم رسم بالتاء المفتوحة وهذا يوقف عليه بالسكون المحض فقط لمن مذهبه الوقف عليه بالهاء المربوطة كابن كثير وأما من وقف عليه بالتاء المفتوحة تبعاً للرسم كحفص عن عاصم فيقف بالأوجه الثلاثة السكون المحض والروم والإشمام وهذا في المرفوع منه، وبالسكون المحض والروم في المجرور منه، وبالسكون المحض فقط في المنصوب منه.
- * - النوع الثاني: ميم الجمع على قراءة وصلها بالواو اللفظية حال الوصل، أما في قراءة من أسكنها كحفص؛ فهي عنده من النوع الساكن في الحالين.
- * - النوع الثالث: عارض الشكل وهو ما كان محركاً في الوصل بحركة عارضة إما للنقل، وإما للتخلص من التقاء الساكنين.
- * - النوع الرابع: ما كان آخره ساكناً في الوصل والوقف، ومنه ميم الجمع على قراءة التسكين.
- * - النوع الخامس: ما كان متحركاً في الوصل بالنصب في غير المنون (١).

(١) ورد ذلك في النشر (١٢٢/٢) والدر النثير (١٣٢/٤) وهداية القاري (٥١٣/٢) وقد جمعته وهذبتة ولخصته هنا.

المبحث الرابع المستعمل من كيفية الوقوف للقراء غير الروم والإشمام

يقف بعض القراء على بعض أواخر الكلم بكيفيات مخصوصة، وذلك خلاف ما نقل عنهم من الوقف بالسكون والروم والإشمام، وتختص كل واحدة من هذه الكيفيات لكل واحد من القراء أو في كل موضع بعينه، وهذه الأوجه هي الإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق (١). ولثقل الهمز في النطق؛ حایل بعض العرب الوقف عليها؛ فغيره إلى مخارج متنوعة، كتخفيفها بحذفها ونقل وحركتها إلى الساكن قبلها، أو إبدالها من جنس حركة ما قبلها، أو بتسهيلها بين بين، أو بالإدغام، وقد استعمل كل ذلك للتخلص من ثقل الهمز الوارد بالوقف عليها، وهي أنواع ووقف القراء التي يأتي بيانها، يقول ابن الجزري: «ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً وأبعدها مخرجا تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام، وغير ذلك» (٢).

وقد تقدم بيان كيفية السكون والروم والإشمام لهم، وما يجوز فيه وما يمتنع منه، مع جواز دخول الروم والإشمام في بعض هذه الكيفيات، إذ لا تعارض بين بعض هذه الكيفيات وبين رومها وإشمامها، وسنأتي على بيان هذه الأنواع باختصار.

فأما الإلحاق فإنه مستعمل في إلحاق هاء السكت في أواخر الكلم، وذلك حال حذف الألف المدية بعد "ما" الاستفهامية آخر الكلمة، وهو في خمس كلمات في القرآن الكريم: فيم، ومنه قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا فِيْمَ كُنْتُمْ ﴾ النساء: ٩٧ وبم، ومنه قول الله تعالى: ﴿ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ النمل: ٣٥ أ ولم، ومنه قول الله تعالى: ﴿ يَتَأَهَّلَ الْكُتُبِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ ﴾ آل عمران: ٦٥ ، وعم، ومنه قول الله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ النبأ: ١ ، ومم، ومنه قول الله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ الطارق: ٥.

وحكم الوقف على "ما" الاستفهامية مختلف فيه بين القراء، فوقف البزي عن ابن كثير المكي ويعقوب البصري بإلحاق هاء السكت في أحد الوجهين عنهما، ووقف الباقر بحذف هاء السكت (٣).

وأما الإثبات فإنه على قسمين:

- (١) النشر (٢/١٢٠).
- (٢) النشر (١/٤٢٨).
- (٣) الكلام مستوفى عنها في هداية القاري (٢/٢٢٥) وخلاف القراء فيها في النشر: (٢/١٣٣).

أحدهما: إثبات ما حذف رسماً، وهو في نوعين؛ الأول: وهو من الإلحاق كما في هاء السكت، الثاني: أحد حروف العلة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك. قال ابن الجزري: «أما هاء السكت فتجيء في خمسة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة: الأصل الأول: ما الاستفهامية المجرورة بحرف الجر.

الأصل الثاني: هو، وهي حيث وقعا وكيف جاء، وذلك في مثل قول الله تعالى: **قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** ﴿٢٨٢﴾ **أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَيُمَلَّلُ وَيُتَدَّى بِالْمَدْلِ** ﴿البقرة: ٢٨٢﴾. الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل به شيء أو لم يتصل، وذلك في مثل قول الله تعالى: **﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾** الطلاق: ١٢.

الأصل الرابع: المشدد المبني، وذلك في مثل قول الله: **﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾** إبراهيم: ٢٢.

الأصل الخامس: النون المفتوحة نحو: **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** الفاتحة: ٢.

أما الكلمات المخصوصة فهي أربع: **﴿يَنْوَلِّقَى﴾** و **﴿يَأْسَفَى﴾** يوسف: ٨٤، و **﴿يَحْسَرَقَى﴾** الزمر: ٥٦، و **﴿ثُمَّ﴾** الظرف.

والثاني: إثبات ما حذف لفظاً، وهو أحد أحرف العلة الثلاثة: الياء، والواو، والألف، ونحوها مما يدخله الحذف من الحروف، ولا يحسن الوقف عليها في بعض حالاتها. وأما الحذف فإنه لما يحذف من الياءات الثابتة وصلها، وهو على قسمين؛ أحدهما حذف ما ثبت رسماً؛ فالأول من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي: وكأين، فحذف النون منها ووقف على الياء أبو عمرو ويعقوب، ووقف الباقيون بالنون،

ومن المتفق عليه ما كتب بالواو والياء صورة للهمزة المتطرفة، وما ذكر فيه عن حمزة في الوقف، والقسم الثاني وهو حذف ما ثبت لفظاً، وذلك في أصل مطرد، وهو: الواو والياء في هاء الكناية، وكذلك صلة ميم الجمع، وكذلك في وصل المقطوع رسماً في بعض الكلمات المخصوصة. وأما الإدغام فهو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً، وينقسم إلى كبير وصغير، وهو مستعمل فيما يدغم في الهمز بعد إبداله عند الوقف عليه، فالصغير ما اختلف في إدغامه من الحروف السواكن ولا يكون إلا في المتقاربين، وذلك في أحرف مخصوصة، وأما الإدغام الكبير فسمي بالكبير لأنه داخل في المثليين والمتقاربين من الحروف المتحركة، ولتأثر سكون المتحرك قبل الإدغام به (١). وأما النقل فإنه مستعمل في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً. كما قال عنه ابن الجزري:

(١) إبراز المعاني (١/٧٨).

الوقوف الأدائية في القرآن الكريم "أنواعها وكيفياتها"

وأما الإبدال فهو إبدال حرف بآخر؛ لدفع الثقل (١). ويكون في ثلاثة أنواع: أحدهما الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلا من التنوين، الثاني الاسم المؤنث بالتاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا من التاء إذا كان الاسم مفردا، والثالث إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف كما في باب وقف حمزة. ومنه بعض أوجه الإبدال في التنوين؛ كالاسم المقصور، ولفظ إذا، ونون التوكيد الخفيفة، ونحوها (٢).

وقد استعمل بعض القراء هذه الأوجه أو بعضها، فتداخل الأحكام عند الوقف؛ كالروم والإدغام ونحوها، فتكون من الصعب المشكل فهمه، ومن ذلك باب وقف حمزة وهشام عند الوقف على الهمز، وهو من الأبواب التي يستعمل فيها أكثر من كيفية في الوقف، قال عنه: «وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية» (٣).

وقال عنه الحافظ أبو شامة: «هذا الباب من أصعب الأبواب نظما ونثرا في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده. قال: ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ -رحمه الله- تصنيفا حسنا جامعا، وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف» (٤).

(١) التعريفات للجرجاني (٢١/١).

(٢) هداية القاري (٥١٨/٢).

(٣) النشر (٤٢٨/١).

(٤) إبراز المعاني ص ١٦٥.

الختام

وبعد مناقشة هذه المسألة وجمع ما فيها من مباحث، أخلص إلى أهم النتائج:

* - علو قدر علم القراءات بين العلوم وتعلقه بها، وعناية عامة أئمة القراءة بمختلف العلوم، كاللغة وما يتصل بها.

* - انحسار الخلاف بين النحويين والقراء في حقيقة الروم والإشمام في اصطلاحهم عليه، وأما الحقائق فلا إشكال فيها.

* - الاختلاف الدقيق بين الروم والإشمام والاختلاس ونحوها وثبوت العمل بها لجميع القراء، مع اشتراكها في بعض الأوجه، والمعول في ذلك على الحذاق من القراء.

كما أوصي بما يلي:

* * - ضرورة دراسة اصطلاحات المتقدمين، ومعرفة الحقائق التي يتنازعها أكثر من فن، كالروم والإمالة وغيرها، والمقارنة بينهم فيها.

* * - توجيه الدارسين إلى مسلك التأصيل والتحليل والنقد في جانب الدراية من علم القراءات لضرورته وكبير فائدته.

* * - أهمية الدراسات البينية، والتي يجول الباحث من أجلها بعلوم مختلفة، ويسلك فيها منهج الشمولية المنضبطة.

والله ولي التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

ابن الجزري، أحمد محمد بن محمد بن يوسف. ١٤٢٠ هـ. شرح طيبة النشر في القراءات (لابن الناظم)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية.

ابن الجزري، شمس الدين محمد ابن محمد بن يوسف. النشر في القراءات العشر. المحقق: علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

ابن الجزري، شمس الدين محمد ابن محمد بن يوسف. ١٤٢٦ هـ. طيبة النشر في القراءات العشر. ضبط وتصحيح: محمد تميم الزعبي. المدينة النبوية، مكتبة دار الهدى، الطبعة الثالثة.

الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، ١٣٩٥ هـ شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانه الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن -المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف -المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي. ١٤١٩ هـ. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (١٤٠٣ هـ) كتاب التعريفات. المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. بيروت. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. ١٤٠٧ هـ. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. ١٤٢٨ هـ. جامع البيان في القراءات السبع الإمارات، الناشر: جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. ١٤٠٤ هـ التيسير في القراءات السبع، المحقق: اوتو تريزل، بيروت، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية.

الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني. ١٣٩٩ هـ. مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر.

- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء. ١٤٠٨ هـ. الكتاب. المحقق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثالثة.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبدالحميد هندأوي، مصر، المكتبة التوفيقية.
- الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، ١٤٢٦ هـ. متن الشاطبية = حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة.
- الغرناطي، أبو جعفر ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، الناشر: دار الصحابة للتراث.
- القيسي، أبو محمد مكى بن أبي طالب. ١٤٠٧ هـ. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: د. محيي الدين رمضان. لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة.
- المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي. ١٤١١ هـ. الدر النثر والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤ هـ)» تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، جدة، الناشر: دار الفنون للطباعة والنشر.
- المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المصري الشافعي. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المدينة المنورة، الناشر: مكتبة طيبة، الطبعة الثانية.
- المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي المعروف بأبي شامة إبراز المعاني من حرز الأمانى، الناشر: دار الكتب العلمية.
- الموصللي، أبو الفتح عثمان بن جني. الخصائص. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة.
- النويري، محب الدين محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم ١٤٢٤ هـ. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى.
- الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، ١٤٢١ هـ. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت-لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٤٥	ملخص
٣٤٦	المقدمة
٣٤٦	أهمية الموضوع وأسباب الاختيار
٣٤٧	خطة البحث
٣٤٨	منهج البحث
٣٤٨	الدراسات السابقة
٣٤٩	تمهيد
٣٥٠	المبحث الأول: الوقف بالسكون، تعريفه وحكمه
٣٥٢	المبحث الثاني: الوقف بالروم، تعريفه وحكمه
٣٥٤	الفرق بين الروم والاختلاس
٣٥٥	فائدة الخلاف بين القراء والنحويين في الروم
٣٥٨	المبحث الثالث: الإشمام، تعريفه، وحكمه
٣٦٢	المبحث الرابع: المستعمل من كيفيات الوقوف للقراء غير الروم والإشمام
٣٦٥	الخاتمة
٣٦٦	فهرس المصادر والمراجع
٣٦٨	فهرس الموضوعات
